مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، ص95-128، يونيو2018
ISSN 2518-5810

ألفاظ خرجت عن أبوابها في النحو

أ. د. جهاد يوسف العَرْجا*

أ. حيدر أحمد القاضي**

الملخص

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصلاةُ والسلامُ على رسولِ الله، وعلى مَنْ سارَ على هديِهِ... أمَّا بعدُ:

فهذِهِ طائفةٌ مِنَ الألفاظِ الَّتي خرجتْ عَنْ بابِها، وهيَ غيرُ مشهورةٍ لدى دارسي النَّحوِ العربيِّ، ذكرْنا منها نماذجَ مَعَ أدلةٍ وشواهدَ مِنْ نصوصٍ عربيَّةٍ فصيحةٍ، تمَّ اختيارُها خلالَ الاطِّلاعِ على موضوعاتٍ نحويَّةٍ متفرِّقةٍ، وإنْ كانتْ مَعْرِفَةُ هذِهِ الألفاظِ ومدى الإلمامِ بها تتفاوتُ مِنْ دارسٍ لآخرَ.

وبتناولِنا لجزءٍ يسيرٍ مِنْ هذِهِ الألفاظِ الَّتي خرجتْ عَنْ أصلِ البابِ نكونُ قَدْ سلَّطْنا الضَّوءَ على ألفاظٍ لا يعرفُها الكثيرُ مِنْ دارسي النَّحوِ العربيِّ؛ لكونِها مهجورةً وغيرَ مستعملَةٍ، لا يعرفُها إلَّا المتخصِّصونَ في هذا العِلْمِ.

Grammatical Words that came out about its field

Abstract

Research Summary Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the Messenger of Allah, and those who walked on his guidance path ... now then This is a group of words that came out of its category, which is not known to the Arabic grammarians.

Examples of them are included with evidence from eloquent Arabic texts, which were selected through the study of various grammatical topics.

However, the knowledge of these words and the extent of their familiarity varies from one student to another.

* كلية الآداب–الجامعة الإسلامية–غزة– فلسطين.

**كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة الأقصى– غزة– فلسطين.

المقدِّمة:

بسمِ اللهِ الَّذي اختارَ لكتابِهِ الكريمِ أنْ تكونَ لغتُهُ عربيَّةً، والحمدُ للهِ الَّذي مَنَّ على هذِهِ الأمَّةِ بحفظِ لغتِها، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ الهُدى أفصحِ مَنْ نَطَقَ بالضَّاد... أمَّا بعدُ:

اعلمْ أنَّه لا يوجدُ دارسٌ أو باحثٌ لأيٍّ مِنْ أبوابِ النَّحوِ العربيِّ إلَّا ويقفُ مبهورًا ومفتخرًا بالجهودِ الَّتي بذلَها علماؤنا– عليهمْ مِنَ اللهِ الرَّحماتُ– في تقعيدِهِمْ لعِلْمٍ جليلٍ مِنْ علومِ العربيَّة الَّذي يحتكمُ إلى نظامٍ مُحْكَمٍ مدعومٍ بالأدلَّةِ مِنَ السَّماعِ والقياسِ.

لقد تبيَّن وجودُ بعض الألفاظ النَّحويَّة الَّتي خرجت عن بابها، ولكنَّها كانت متناثرةً في ثنايا مصادر شتى لا يجمعها رباط واحد، وتطلَّب تصفُّحُها قدرًا كبيرًا مِنَ الصَّبر والجَلَدِ والأناة، لا سيَّما وأنَّه لم يقم أحد بجمع شتات هذه الألفاظ في مُؤلَّفٍ واحد، وفي هذه الصفحات القليلة تَمَّ عرض جزء يسير من هذه الألفاظ، والتي يمكن أنْ تعدَّ نموذجًا لدراسة مستقبلية موسَّعة حول هذا الموضوع.

وكان الهدفُ الرئيس من تناول تلك الألفاظ بالدراسة– لَفْتَ أنظار الدَّارسين إلى لغتنا العربية، وما فيها من كنوز تُظْهِرُ جمالَها وتَمَيُّزَها عن غيرها مِنَ اللغات الأخرى.

واعتمد البحث على المنهج الوصفيِّ في دراسته لهذه الألفاظ، المنهج القائم على الملاحظة والتأمل، حيث تتبَّع الباحثان آراء النحويين حول تلك الألفاظ، وهما باستخدامهما لهذا المنهج لا يفرضان على تلك الألفاظ اتجاهًا معينًا وإنما يسجلان واقعها.

وقد تضمن هذا البحث المقتضب ملخصين للبحث؛ أحدهما بالعربية، والآخر بالإنجليزية، ثم المقدمة، ثم متن البحث، والذي اشتمل على مجموعة منتقاة من المسائل النحوية الَّتي خرجت عن أصل بابها، وهذه الألفاظ كثيرة ومتنوعة، فمنها المُعْرَب، ومنها المبنيُّ، ومنها الأسماء، ومنها الأفعال، ومنها الحروف، ولقد آثر الباحثان ذكرَ بعضٍ من هذه الألفاظ التي تخص الحروف دون غيرها من الأسماء والأفعال، ثم جاء دور النتائج التي توصل إليها البحث، وخُتِمَ هذا البحث بذكر المراجع التي اعْتُمِدَ عليها.

وراعى الباحثان في تصنيف المسائل ترتيبها حسب عدد الحروف، مع مراعاة الترتيب الأبتثي.

وأخيرًا نسأل الله أن يثيبنا بهذا العمل جميل الذِّكر في الدنيا، وجزيل الأجر في الآخرة، ضارعَيْنِ إلى مَنْ ينظر في هذا العمل، أن يستر عثارنا وزللنا، ويسد بسداد فضله خللنا، ويصلح ما طغى به

القلم، وزاغ عنه البصر، وقَصُرَ عنه الفهم، وغَفَلَ عنه الخاطر، ويرحم الله عبدًا قال آمينا. فالإنسان محلُّ النِّسيان، والله المستعان.

تمهيد:

ظاهرةُ خروجِ الألفاظِ النَّحويَّة عَنْ أصلِ الباب، لم تكن مِنَ الموضوعات الَّتي تحظى باهتمام دارسي المسائل النَّحويَّة المختلفة، وعدمُ اهتمام الدَّارسينَ بهذِهِ الظَّاهرةِ دَفَعَ الباحِثَين إلى تناوُلِها بالبحث والدِّراسة، حيث قامَا بتجميعِ ما تيسَّر لهما مِنَ المسائل الَّتي غَلَبَ على ظَنِّهِما أنَّها تَمَسُّ هذه الظَّاهرة، ومِنْ- هنا- تظهر للقارئ والسَّامع أهميةُ البحثِ في هذا الموضوع.

ولا يجوزُ لأحدٍ أنْ يقلِّلَ مِنْ شأنِ هذه الألفاظ الَّتي خرجتْ عَنْ بابها، أو أنَّها نادرةُ الوقوع، أو أنَّها غيرُ مشهورةٍ، أو غيرُ مُسْتَعْمَلَةٍ، أو أنَّ الَّذين قالوا بها غَلِطوا مخالفين في ذلك رأس الباب في كلِّ مسألة مِنَ المسائل النَّحويَّة الَّتي تحدَّث عنها النَّحاة ونَبَّهوا إلى المشهور الغالب فيها، والسَّببُ أنَّ الباحثَّين لا يريدان أنْ يصلَا إلى افتراضٍ، كان ابن مالك قد نَبَّه على خطورتِهِ، وهو أنْ يُقال في كلِّ نادر: (إنَّ قائلَهُ قد غَلِطَ).

وعندما استخدمَ الباحثان في بحثِهِما ما يُعرف في العلوم اللُّغة المختلفة؛ ومنها عِلْمُ النَّحو ما اصْطُلِحَ عليه: أصل الباب أو رأس الباب، وكذلك الخروجُ عَنِ الباب أو عَنِ الأصل، وما ترتب على هذِهِ المصطلحاتِ مِنْ مصطلحات أخرى، مثل قولك: (هذا الاستعمالُ مشهورٌ بين النُّحاة) أو (بين دارسي النَّحو)، و(هذا غيرُ مشهورٍ) لم يكن ذلك بِدْعًا مِنهما أو على غير مثال سابق، وإنَّما وُجِدَتْ لهذِهِ المصطلحاتِ استخداماتٌ عند النَّحاة القدماء والمحدثين على حدٍّ سواء.

ولو تأمَّلنا قولَ ابنِ مالكٍ في (شرح التَّسهيل): "فأيَّ التَّعبيرينِ اسْتَعْمَلَ النَّحويُّ أَصابَ، ولكنَّ الاستعمالَ الأشهرَ أولى" (شرح التَّسهيل د. ت: ج337/1)، لَدَلَّنا ذلكَ على أنَّ المشهورَ مِنَ الألفاظِ النَّحويَّةِ بينَ النُّحاةِ إنَّما تمثِّلُ رأسَ البابِ، وأنَّ الاستعمالَ المشهورَ أولى مِنْ غيرِهِ، وأنَّ الألفاظَ الَّتي خَرَجَت عَنْ بابِها لا تقلُّ أهميَّةً عَنِ الألفاظِ الَّتي تُعَدُّ رأسًا وأصلًا في بابِها في إثراءِ اللُّغةِ العربيَّةِ، وأنَّ هذينِ العاملينِ؛ نقصدُ أصلَ البابِ والخروجَ عنه، يعدَّانِ مِنْ عواملِ التَّوسُّعِ اللُّغويِّ والتَّطورِ اللُّغويِّ المهمَّةِ في تاريخ اللُّغة.

عنوان البحث:

ألفاظ خرجت عن أصل بابها في النَّحو، وهي غير مشهورة بين دارسي النَّحو

المسألة الأولى– استخدام الهمزة (أ) في نداء المتوسط:

(الألف المفردة) كما أطلق عليها ابن هشام في (مغني اللَّبيب) تأتي علي وجهين: أحدهما أن تكون حرفًا يُنادى به، والثاني أن تكون للاستفهام. (ابن هشام، 1421هـ: ج69/1).

أصل الباب والمشهور بين الدَّارسين أنَّها لنداء القريب، جاء في (الجنى الداني): «ولا يُنادى بها إلَّا القريبُ مسافة وحكمًا». (المراديُّ، 1413هـ: ص35). ومنه قول امرئ القيس على الطَّويل (الدِّيوان، 1425هـ: ص32):

أَفَــاطِمَ مَهْــلًا بَعْــضَ هــذا التَّــدَلُّلِ وإِنْ كُنْــتِ قَــدْ أَزْمَعْــتِ صَــرْمِي فَــأَجْمِلِي

فقد استخدم الشاعر الهمزة في (**أَفاطِمَ**) لنداء القريب.

والخروج عن الباب وغير المشهور أنَّ هذه الهمزة قد تستخدم لنداء المتوسط، ذكر السيوطيُّ أنَّ شيخ ابن الخباز زعم أنَّها للمتوسط. (همع الهوامع، 1418هـ: ج26/2).

وعلَّق ابن هشام في (المغني) على هذا الزعم بقوله: «وهو خرق لإجماعهم». (ابن هشام، 1421هـ: ج69/1).

وأما ورود الهمزة للنِّداء، سواء لنداء القريب أو للمتوسط– كما ذهب شيخ ابن الخباز– فلم يرد في القرآن الكريم، ومِنَ الملاحظ على صور النِّداء في القرآن الكريم على كثرتها وتعدُّد صورها أنَّها كثيرًا ما استُخدِم فيها حرفُ النِّداء (يا)، ومِنَ العلماء مَنْ قال: إنَّه لا يوجد غيرها في التَّنزيل، ومِنْهم السُّيوطيُّ، يقول: «إنَّ القرآن المجيد مع كثرة النِّداء فيه لم يأتِ فيه غيرُها». (الأشباه والنَّظائر في النَّحو ، د. ت: ج130/2)؛ يقصد حرف النداء (يا).

من هنا يتبيَّن لنا في هذه المسألة أنَّ إجماع النُّحاة على أنَّ الهمزة لنداء القريب يمثِّل أصل الباب، وأنَّ القول بأنَّها تُستخدَم في نداء المتوسط انفراد بالرَّأي، وهو غير مشهور بين النُّحاة؛ لذلك عُدَّ هذا الاستخدام خروجًا على أصل هذا الباب.

المسألة الثانية– همزة الإنكار الإبطاليِّ[1]:

من معاني الهمزة التي تخرج إليها عن المعنى الحقيقيِّ الإنكار الإبطاليُّ، ويُفهَم من سياق الكلام، وأطلق عليه ابن الشجريِّ في (أماليه): (الاستفهام بمعنى الخبر الموجب) (ابن الشجريِّ،1413هـ: ج450/1).

فالمشهور بين الدارسين، والذي يمثل أصل الباب أن الهمزة في نحو قول جرير على الوافر:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطايا وَأَنْدى العالَمينَ بُطونَ رَاحِ

استفهام غرضه التقرير، وكأنَّ جريرًا يوجِّه سؤاله للممدوح –عبد الملك بن مروان– لتكون الإجابة: بلى نحن خير مَنْ ركب المطايا. (الدِّيوان، 1425هـ: ص77).

وغير المشهور والذي يمثِّل خروجًا عن أصل الباب يتمثَّل في أنَّ الهمزة في البيت المذكور للإنكار الإبطاليِّ، الذي عبَّر ابن هشام عنه في (المغني) بقوله: «وهذه تقتضي أنَّ ما بعدها غير واقع، وأن مدعيه كاذب» (ابن هشام، 1421هـ: ج91/1).

ويُستشهَد لذلك بالعديد مِنَ الآيات القرآنية، ومنها قوله– تعالى: ﴿**أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا**...﴾ [الإسراء:40]. ويُطْلِقُ عليه ابن الشجريِّ في(أماليه) مصطلح: (الاستفهام الذي أُريد به النفي)؛ أيْ: لا يكون هذا.(ابن الشجريِّ،1413هـ: ج407/1).

ولكنَّ الشاعر عندما ذكر النفي بعد الهمزة التي هي للإنكار الإبطاليِّ لزم ثبوته، والمعنى في البيت؛ أنتم خير مَنْ ركب المطايا؛ فلذلك قال عبد الملك حين أُنشِدَ هذا البيت: نحن كذلك، ولو قال جرير هذا البيت على جهة الاستفهام والاستخبار لم يكن مدحًا، وكيف يكون هذا البيت استفهامًا؟ وقد جَعَلَ الرواة لهذا البيت مكانة عظيمة، حتى قال بعضهم: هو أمدح بيت، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحًا. (أمالي ابن الشَّجريِّ،1413هـ: ج405/1).

---

(1) جاء في (مغني اللبيب) الاستفهام الإنكاري ويسمى: (الإبطالي) هو: ما كان مضمونه غير واقع، ولا يمكن أن يحصل، ومدعيه كاذب، وهو بمعنى النفي، فأداته بمنزلة أداة للنفي، والكلام الذي دخلت عليه نفي، كقوله– تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا...﴾ [النساء:122]. (ابن هشام، 1421هـ: ج93/1).

وخلاصة القول في هذه المسألة: إنَّ الإنكار الإبطاليِّ له تمثيل واسع في القرآن الكريم، إلَّا أنَّ همزته عندما يتلوها نفي يكون الغرض التقرير، كما في قوله- تعالى: ﴿...أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا...﴾ [الأعراف: 172].

المسألة الثالثة- استخدام الهمزة في التَّعجُّب:

المشهور في الهمزة أنَّها مِنْ أحرف الاستفهام والنداء، وغير المشهور أنْ تُستخدم حرفَ تعجُّب، وقد وردتْ في آيات كثيرة مِنَ القرآن الكريم بهذا المعنى، أحصى النُّحاة والمفسرون- جزاهم الله خيرًا- منها- على سبيل المثال لا الحصر- قول الله- تعالى: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ [الصَّافات: 53]. يقول الخليل بن أحمد في (الجُمَل) معلِّقًا على هذه الآية الكريمة: «إنَّ هذه الألف ألف تعجُّب؛ لأنَّ الكفَّار لا تَسْتَفهم». (الفراهيدي، 1406هـ: ص246). ومنها قوله- تعالى: ﴿... يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا...﴾ [هود: 72].

يتَّضح مِن ظاهر معنى الآية أنَّ سارةَ قالت متعجِّبةً: كيف ألد وأنا طاعنة في السِّنِّ؟ وهذا زوجي كما تَرَونه شيخًا كبيرًا لا يُولَد لمثله! إنَّ بشارتكم هذه شيء عجيب مخالف لِمَا هو معروف.

جاء في (معاني القرآن): «فذكروا أنَّها كانت بنت ثمانٍ وتسعين سنة، وكان-عليه السَّلام- أكبرَ منها بسنة». (الفراء، 1403هـ: ج23/2).

فالمراد مِنَ الاستفهام ليس طلب الفهم، وإنَّما القصد التَّعجُّب مِنْ فعل الإنجاب في هذا العمر. وقوله- جلَّ ثناؤه- بعد ذلك: ﴿...إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [هود: 72] وضَّح القصد والغرض مِنْ هذا الاستفهام، وعن العلاقة الَّتي تربط الاستفهام بالتَّعجُّب، يقول البهاء السُّبكيّ: «أمَّا التَّعجُّب (فالاستفهام) معه مستمرٌّ؛ لأنَّ مَنْ تعجَّب مِنْ شيء فهو بلسان الحال سائل عن سببه». (عبد الفتَّاح لاشين، 1389هـ: ص122).

يقول الزَّركشيُّ في(البُرْهان) عن العلاقة بين الاستفهام والتعجب: «لأنَّ الاستفهام والتَّعجَّب بينهما تلازم؛ لأنَّك إذا تعجَّبتَ مِنْ شيء فبالحَريِّ أنْ تسأل عنه». (الزَّركشيُّ، 1376هـ: ج4/ 404).

جاء في كتاب (الأساليب الإنشائيَّة في النَّحو العربيّ): «أبلغ أساليب التَّعجُّب ما كان منقولًا عن الاستفهام، تقول: ما هذا الجمال؟! وما ذاك الحسن؟! وفي هذا الأسلوب يسأل المتعجِّب عن سبب

الحُسْن، إشارة إلى أنَّ للحُسْن أسبابًا كثيرة تستدعي السُّؤال». (عبد السَّلام هارون، 1399هـ: ص96). ويُعتقَد أنَّ أساليب التَّعجُّب المنقولة عن الاستفهام مِنْ أبلغ الأساليب وأفصحها.

المسألة الرابعة– تقديم همزة الاستفهام على العاطف:

أصل الباب يتمثَّلُ في تقديم حرف العطف على الهمزة كما تَقَدَّم على غيرها مِنْ أدوات الاستفهام، نحو قوله– تعالى: ﴿**وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ...**﴾ [آل عمران: 101] وقوله– تعالى: ﴿**... فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ**﴾ [الأنعام: 95] وقوله– تعالى: ﴿**... أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ...**﴾ [الرَّعد: 16] وقوله– تعالى: ﴿**فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ**﴾ [التَّكوير: 26]، وغيرها كثير في القرآن الكريم.

جاء في (الجنى الدَّاني): "فالهمزة أعمُّ، وهي أصل أدوات الاستفهام؛ ولأصالتها اسْتأْثَرَتْ بأمور، منها تمام التَّصدير بتقديمها على الفاء والواو وثُمَّ... وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة؛ لأنَّها مِنَ الجملة المعطوفة، لكنْ راعوا أصالةَ الهمزة، في استحقاق التَّصدير، فقدَّموها بخلاف (هل) وسائر أدوات الاستفهام، هذا مذهب الجمهور" (المرادي، 1413هـ: ص31).

والخروج عَنِ الباب يتمثَّلُ في تقديم الهمزة على العاطف كما في قوله –ﷺ: "**أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ**" (صحيح البخاري: ج1/7) جاء في (عمدة القارئ): "الهمزة للاستفهام، والواو للعطف على مقدَّر بعدها، وإنَّما كان ذلك على وجه الإنكار والتَّفجُّع لذلك والتَّألُّم منه؛ لأنَّه استبعد إخراجَهُ مَنْ غير سبب" (العينيُّ، د. ط : ج60/1).

جاء في (شواهد التَّوضيح): "الأصل أن يُجاء بالهمزة بعد العاطف كما جيء بعده بأخواتها، ولكنْ خُصَّتِ الهمزةُ بتقديمِها على العاطف تنبيهًا على أنَّها أصلُ أدوات الاستفهام؛ لأنَّ الاستفهام له صدرُ الكلام، وقد خُولِفَ هذا الأصلُ في غير الهمزة، فأرادوا التَّنبيه عليه، فكانت الهمزة بذلك أولى؛ لأصالتها في الاستفهام" (ابن مالك، 1413هـ: ص64).

لاحظ قوله: (خُولِفَ هذا الأصل).

ومِنْ تقديم الهمزة على العاطف في القرآن الكريم، قوله– تعالى: ﴿**أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِلْ...**﴾ [البقرة: 100]، وهذه مِنْ خصائص همزة الاستفهام دون باقي أخواتها، أنَّها تدخل على أحد ثلاثة مِنْ أحرف العطف، ولا تدخل على غيرها كما ورد في الهمع" (السُّيوطي، 1418هـ:

ج482/2)، وهي: (الواو) ومثالها مِنَ القرآن قوله- تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا...﴾، ومثال (الفاء) قوله- تعالى: ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: 100]، ومثال (ثمَّ) قوله- تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ...﴾ [يونس: 51]، وذكر صاحب (المغني) دليلين على أحقِّيَّة همزة الاستفهام للصَّدارة (ابن هشام، 1421هـ: ج83/1- 84):

الأول: أنَّها لا تُذكَرُ بعد (أَمْ) كما يُذْكَرُ غيرُها، لا تقول: (أقام زيد أَمْ أقعد؟)، وتقول: (أَمْ هل قعد؟).

الثَّاني: أنَّها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ (ثُمَّ)، قُدِّمَتْ على العاطف تنبيهًا على أصالتِها في التَّصدير.

أمَّا الزَّمخشريُّ فكانت له نظرةٌ أخرى حول هذه المسألة في تفسيره، فهو يرى أنَّ هناك جملةً محذوفةً بين الهمزة وحرف العطف معطوفًا عليها بالعاطف ما بعده، يقول في تفسير قوله- تعالى: ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾ [الصَّافات: 58]: "الَّذي عُطِفَتْ عليه الفاء محذوف، معناه: أنحن مخلدون مُنَعَّمون؟ فما نحن بميِّتينَ ولا معذَّبينَ" (الزَّمخشريُّ، 1407هـ: ج54/4، 237).

وعقَّب ابن مالك على كلام الزَّمخشريِّ بقوله: "وفي هذا مِنَ التَّكلف ومخالفةِ الأصولِ ما لا يَخْفى" (ابن مالك، 1413هـ: ص64).

وفي مواضع أخرى مِنَ (الكشَّاف) يجد الباحث الزَّمخشري قد عَدَلَ عَنِ الحذف، وتراه يُرَجِّح الهمزة على أخواتها بتمام التَّصدير في الكلام، يقول: "والاستفهام له صدرُ الكلام، أَلَا ترى إلى قولك: (أعلى زيدٍ مررت؟) ولا تقول: (على أزيدٍ مررت؟)" (الزَّمخشريُّ، 1407هـ: ج242/3).

جاء في (همع الهوامع) أنَّ للنُّحاة في هذه المسألة رأيين: (السُّيوطي، 1418هـ: ج483/2):

الأوَّل: أنَّ الهمزة تَرَكَتْ مكانَها بعد حرف العطف، وتقدَّمت عليه؛ تنبيهًا على أصالتها في التَّصدير، فالجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة الَّتي قبله وقبل الهمزة، وهذا هو رأي الجمهور.

والآخر: أنَّ الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة تقع بين العاطف والهمزة، والأصل- على سبيل المثال- (أَنسوا ولم يتفكَّروا؟)، و(أَأَغمضوا أعينهم ولم ينظروا؟)، و(أَقعدوا ولم يسيروا؟).

ويميل الباحثان إلى الاعتقاد بأنَّ الهمزة للاستفهام، والحروف الثَّلاثة للاستئناف وليست للعطف؛ والسَّبب في هذا الاختيار لهذا الرَّأي أنَّ رأي كلٍّ مِنَ الجمهور والزَّمخشريِّ يقوم على حذف جمل وتقدير أخرى، وهذا لا داعي له، يقول ابن مالك: "إنَّ المُدَّعيَ حذف شيء يصحُّ المعنى بدونه لا

تصحُّ دعواه حتَّى يكون موضعُ ادِّعاء الحذف صالحًا للثُّبوت، ويكون الثُّبوتُ مع ذلك أكثرَ مِنَ الحذف" (ابن مالك، 1413هـ: ص64).

هذا إذا عُلِمَ أنَّ بعض النُّحاة قالوا إنَّ الأحرف الثَّلاثة تصلح لِأَنْ تكون أحرفَ استئنافٍ كما هو بَدَهِيٌّ، يقول الخليل عن (واو الاستئناف): "معناه الابتداء، مثل قولهم: (خرجتُ وزيدٌ جالسٌ)، وكلُّ واو تُوْرِدُها في أوَّل كلامِكَ، فهي واو استئنافٍ وإنْ شئتَ قلت ابتداء" (الفراهيدي، 1406هـ: ص285). مِنْ- هنا- يتبيَّن لك جواز تقديم الهمزة على العاطف، بعكس ما هو مشهور ومتعارف عليه مِنْ أنَّ العاطف هو الَّذي يتقدَّمُ على الهمزة.

المسألة الخامسة- وقوع الألف (إ) المكسورة الهمزة فعل أمر:

المشهور بين الدارسين- أصل الباب- أنَّ (إ) مكسورة الهمزة حرف (صوت) مبنيٌّ على الكسر لا محل له مِنَ الإعراب، وغير المشهور- الخروج عن أصل الباب- وقوعها فعل أمر.

يقول ابن هشام في (مغني اللبيب): «قد تقع الهمزة فعلًا؛ وذلك أنهم يقولون: (وَأَى) بمعنى (وعد)، ومضارعه (يئي)، بحذف الواو؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كما تقول: وفي يفي وونى يني، والأمر منه (إه) بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف». (ابن هشام، 1421هـ: ج98/1).

جاء في (لسان العرب): «الوأْيُ: الوَعْدُ، وفي حديث بن عوف، (كان لي عند رسول- ﷺ - وَأْيٌ)؛ أَي: وَعْدٌ، وأَصْل الوَأْي الوَعْدُ ما يُوَثِّقُه الرجل على نفسه». (ابن منظور، 1414هـ: ج377/15).

وجاء في (توضيح المقاصد): «فزيادة (هاء السكت) في ذلك واجبة؛ لبقائه على أصل واحد». (المراديُّ، 1428هـ: ج1484/3).

ومِنَ الشَّواهد على وقوع الهمزة فعلَ أمرٍ في الشِّعر العربيِّ- قولُ يوسف بن الدباغ الصقليِّ على الخفيف، كما جاء في بغية الوعاة (السيوطيُّ: 356/2):

إِنَّ هِنْـــــدُ المَليحَـــــةُ الحَسْـــــناءَ وَأْيَ مَـــــنْ أَضْـــــمَرَتْ لِخِـــــلٍّ وَفـــــاء

فـ (هند) منادى مبنيٌّ على الضم في محل نصب، و(المليحة) نعت لها على اللفظ، و(الحسناء) إما نعت لها على الموضع، وإما بتقدير (أمدح)، وتكون الجملة معترضة بين العامل، وهو (إنَّ)

ومعموله وهو: (وَأْيَ)، وإما نعت لمفعول به محذوف؛ أيْ: عدي يا هندُ الخلةَ الحسناءَ. (وَأْيَ) مفعول مطلق منصوب بفعل الأمر.

وفكَّ ابنُ هشام في (المغني) لُغْزَ هذا البيت بقوله: «فإنَّه يُقال: كيف رُفِع اسم (إنَّ) وصفته الأولى؛ أيْ: (المليحة)؟ والجواب: أن الهمزة (إ) فعل أمر، والنون للتوكيد، والأصل (إِيْنَّ)، بهمزة مكسورة، وياء ساكنة للمخاطبة ونون مشددة للتوكيد، ثم حُذفتْ الياء لالتقائها ساكنةً مع النون المدغمة». (ابن هشام، 1421هـ: ج99/1).

المسألة السادسة- استخدام (آ) بالمد للقريب كالهمزة:

المشهور بين الدارسين- أصل الباب- أنها لنداء البعيد، وغير المشهور- الخروج عن أصل الباب- أنها تكون لنداء القريب، كما ذكر ابن عصفور في (المُقرَّب)، يقول: «فأما الهمزة (ممدودة أو مقصورة) منها- يقصد من أحرف النداء- فللقريب خاصة، وسائرها للبعيد مسافة أو حكمًا». (ابن عصفور، 1392هـ: ج175/1).

جاء في (الجنى الداني): «وزعم ابن عصفور أنه للقريب، كالهمزة. وذكر غيره أنه للبعيد. وهو الصحيح؛ لأن سيبويه ذكر رواية عن العرب، أن الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد. والله أعلم». (المرادي، 1413هـ: ص232).

المسألة السابعة-(أَجَلْ) بعد الخبر أحسن من (نَعَمْ)، و(نَعَمْ) بعد الاستفهام أحسن منها:

المشهور بين الدارسين- أصل الباب- أنهما بمعنًى واحد، جاء في (الجنى الداني): (أَجَلْ) حرف جواب مثل (نَعَمْ). تكون لتصديق الخبر، ولتحقيق الطلب. تقول لمن قال: قام زيد: أجل. ولمن قال: اضرب زيدًا: أَجَلْ. (المرادي، 1413هـ: ص359-360).

وجاء في (المغني): «(أَجَلْ) بسكون اللام حرف جواب، مثل (نَعَمْ)، فيكون تصديقًا للمُخبِر وإعلامًا للمُستخبِر، ووعدًا للطالب، فتقع بعد نحو: قام زيد، ونحو: أَقامَ زيد؟ ونحو: اضرب زيدًا». (ابن هشام، 1421هـ: ج107/1).

وغير المشهور بين الدارسين- الخروج عن أصل الباب- أنَّ (أَجَلْ) بعد الخبر أحسن من (نَعَمْ)، و(نَعَمْ) بعد الاستفهام أحسن منها، منقول عن الأخفش.

جاء في (الجنى الداني): وعن الأخفش أنها تكون في الخبر والاستفهام، إلَّا أنَّها في الخبر أحسن من (نَعَمْ)، و(نَعَمْ) في الاستفهام أحسن منها، فإذا قال: أنت سوف تذهب، قلت: أَجَلْ، وكان أحسن من (نَعَمْ)، وإذا قال: أتذهب؟ قلت: نعم. وكان أحسن من (أَجَلْ). (المرادي، 1413هـ: ص361).

وجاء في (رصف المباني): «أعلم أنَّ لـ (أَجَلْ) في الكلام موضعاً واحدًا، وهو أن تكون جواباً في الطلب والخبر». (المَالقيُّ، 1413هـ: ص147).

وفرَّق صاحب (المفصَّل) بينهما بقوله: «فأما (نَعَمْ) فمُصدِّقَة لِمَا سبقها من كلام، منفيٍّ أو مثبت. تقول إذا قال: قام زيدٌ، أَوَ لم يقمْ: نَعَمْ؛ تصديقاً لقوله. فكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام إذا قال: أَقامَ زيدٌ، أَوْ ألم يقمْ؟ فقلت: نَعَمْ. فقد حقَّقتَ ما بعد الهمزة... و(أَجَلْ) لا يُصدَّق بها إلَّا في الخبر خاصة، يقول القائل: قد أتاك زيد، فتقول: أَجَلْ. ولا تُستعمَل في جواب الاستفهام». (الزمخشريُّ، 1413هـ: ص450).

المسألة الثامنة– الجزم بـ (إذا) وهي مِنَ الأدوات غير الجازمة:

المشهور بين الدارسين– أصل الباب– يتمثَّل في أنَّ (إذا) مِنْ أدوات الشرط غير الجازمة، وغير المشهور– الخروج عن أصل الباب– يتمثَّل في أنه وقع الجزم بها، يقول صاحب (الكتاب): «وقد جازَوا بها في الشِّعر مضطرين، شبَّهوها بـ (إنْ)، حيث رأوها لِمَا يُستقبَل، وأنها لا بد لها من جواب». (سيبويه، 1408هـ: ج61/3).

ويقول ابن مالك جاء في (شرح التَّسهيل): «وأما في الشِّعر فشاع الجزم بها حملًا على (متى)». (ابن مالك، 1410هـ: ج24/4).

وظاهر الكلام يوحي أنَّ هناك تناقضًا واضحًا بين ما ذكره سيبويه وما ذكره ابن مالك حول الجزم بـ(إذا) وإعمالها عمل (إنْ) الشرطية، فالأول ذكر أنَّ العرب جزموا بها في الشِّعر مضطرين، وذكر الثاني شيوع الجزم بها في الشِّعر، ويُعْتَقَدُ أنَّ الاثنين على حق وصواب فيما ذهبا إليه، ولا تعارض بين القولين.

ويمكن التوفيق بين هذين الرأيين بكل بساطة ووضوح، فسيبويه عاش في القرن الثاني الهجريِّ– كما هو معلوم– وعندما نظر في أشعار العرب وجد أن الجزم بها نادر وغير شائع، فاعتبر أن العرب جزمت بها مضطرةً في الشِّعر دون النثر، وأما ابن مالك فعاش في القرن السابع الهجريِّ–

كما هو معلوم- وعندما نظر في أشعار العرب وجد أن الجزم بها قد شاع لا سيما في أشعار الشُّعراء الذين أتَوا بعد سيبويه.

وهناك احتمال آخر قابل لصحة الاعتقاد، يتمثَّل في أنَّ سيبويه عندما نظر في أشعار العرب لمعرفة مدى شيوع مسألة الجزم بـ(إذا) فيها، لم تكن نظرته شاملةً، وإنما اكتفى بالاطلاع على بعض الشواهد ليحكم من خلالها على أنَّ الجزم بها على وجه الاضطرار، بعكس ابن مالك الذي تتبع الجزم بـ (إذا) في تلك الأشعار فوجدها شائعة، وهذا الرأي ما نميل إلى ترجيحه، والاعتقاد بصحته، ومن هنا يتبين للمتأمل في هذه المسألة أنْ لا تعارض بين المذهبين.

المسألة التاسعة- الاسم المرفوع الواقع بعد (إذا) الشرطيَّة:

المشهور بين الدارسين- أصل الباب- أنْ يُعرَب الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية غير الجازمة فاعلًا لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ولا يمكن الجمع بين المفسِّر والمفسَّر. جاء في (شرح الرَّضيّ على الكافية): «فإنْ كان ذلك الاسم مرفوعًا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظَّاهر». (الرَّضيُّ، 1417هـ: ج94/4).

والمتأمل لآيات القرآن الكريم يلاحظ أنَّ (إذا) الشرطية المتلوَّة بالاسم المرفوع قد وردت فيها كثيرًا، ومن ذلك قوله- تعالى: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾ [الانشقاق: 1].

جاء في(مشكل إعراب القرآن): «وشَبَهُ ذلك كلِّه مرفوع بفعل مضمر؛ لأن (إذا) فيها معنى المجازاة، فهي بالفعل أولى، فالفعل مضمر بعدها، وهو الرافع للاسم، وهو كثير في القرآن». (القيسيُّ، 1405هـ: ج207/1).

وغير المشهور- الخروج عن أصل الباب- كون هذا الاسم مبتدأ والخبر ما بعده، وهذا مذهب الأخفش والكوفيِّين.

جاء في همع (الهوامع): «وجوَّز الأخفش إيلاءها- المقصود (إذا)- جملة فيها اسمان: مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل». (السُّيوطي، 1418هـ: ج133/2).

ونسب المراديُّ في (الجنى) لابن مالك تأييدَهُ لِمَا ذهب إليه الأخفش، يقول: وبقوله أقول؛ لأنَّ طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إنْ) (المرادي، 1413هـ: ص368).

وكأنَّ ابن مالك يؤيد الأخفش فيما ذهب إليه بجواز إعراب الاسم الواقع بعد (إذا) مبتدأ، ويعارض جواز وقوعه بعد (إنْ) الشَّرطيَّة.

وممَّا يؤيد ما ذهب إليه الأخفش من كلام العرب قول الفرزدق على الطويل، وهو في: (ديوانه ص359):

إذا بـــــاهِلِيٌّ تَحْتَـــــهُ حَنْظَليـــــةٌ لَـــهُ وَلَـــدٌ منهـــا فَـــذاكَ المُـــذَرَّعُ

هنا جاء لفظ (باهلي) اسمًا لـ(كان) المحذوفة بعد (إذا)؛ لأنَّ (إذا) لا يليها إلَّا الفعل لفظًا أو تقديرًا؛ ولم يُعْرَبُ (باهلي) فاعلًا لفعل محذوف، واحتجَّ الأخفش بهذا البيت على دخول (إذا) على الجملة الاسميَّة؛ ونرى أنَّ الصَّواب ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنَّه لم يأتِ بعد (باهلي) فعلٌ يفسِّرُ الفعل المحذوف.

المسألة العاشرة– جواز حذف همزة الاستفهام مع (أم) المتَّصلة:

المشهور– أصل الباب– عدم جواز حذف همزة الاستفهام مع (أم) المتَّصِلَة.

وغير المشهور ويمثِّل الخروج عَنْ أصل الباب جواز حذفها، ورد في (صحيح البخاري) قوله– ﷺ: **"إنَّ الله وكَّلَ بالرَّحِمِ ملَكًا، فَيقُولُ: يَا رَبِّ، نُطْفَةٌ. يَا رَبِّ، عَلَقَة. يَا رَبِّ، مُضْغَة. فإذَا أرادَ أنْ يَخْلُقَها قَالَ: يَا رَبِّ، أذَكَرٌ أمْ أُنْثَى[2]؟ يَا رَبِّ، شَقِيٌّ أمْ سَعِيدٌ؟...** (صحيح البخاري: 70/1)، جاء في (عدة القارئ): "فإنْ قلت: (أَمْ) المتَّصلة ملزومَةٌ لهمزة الاستفهام، فأين هي؟ قلت: مقدَّرة، ووجودها في قرينها يدلُّ عليه" (العينيُّ، د. ط : ج294/3).

وكما هو واضح في الحديث الَّذي بين أيدينا، فإنَّ الصُّورتينِ– المشهورة وغير المشهورة– حاضرتان فيه، مرَّةً ذُكِرَتِ الهمزةُ مع (أَمْ) وأخرى لم تُذْكَرْ.

ومِنْ أمثلة حذف الهمزة مع (أَمْ) المتَّصلة في القرآن الكريم قراءة ابن مُحَيْصِن لقوله– تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ**﴾ [البقرة: 6]، بهمزة واحدة في (أَنذَرْتَهُمْ)، ومنه قراءة أبي جعفر: ﴿**سَوَاء عَلَيْهِمْ اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ...**﴾ [المنافقون: 6]، بهمزة وصل

(2) قوله: (أَذَكَرٌ أَمْ أُنثى)؛ أيْ: (أَذَكَرٌ هو أَمْ أُنثى) وقوله: (ذَكَر) مبتدأ أو خبر، فإذا قلنا (خبر) يكون لفظة (هو) المؤخرة مبتدأ. ولا يُقال النَّكرة لا تقع مبتدأً؛ لأنَّ فيه المُسوِّغ لوقوعه مبتدأ، وهي كونها قد تخصَّصت بثبوت أحدهما، إذ السُّؤال فيه عَنِ التَّعيين، فَصَحَّ الابتداء به. العينيُّ، عمدة القارئ (ج294/3).

في (اسْتَغْفَرْتَ)، والهمزة المحذوفة في الآيتينِ همزة تسوية، وممَّا يؤيِّده مِنْ كلام العرب شعرًا، قول عمر بن أبي ربيعة، مِنَ الطَّويل، وهو في ديوانه (ص392. ق39. البيت: 4).

فـــوالله مَـــا أدري وإن كنـــت داريًـــا بســـبع رَمَـــيْن الجَمْـــر أم بِثَمَـــانِ

(بسبع) وتقدير الكلام (أبسبع؟) فحذف الهمزة، وهي- هنا- للتَّعيين، ومنه قول امرئ القيس على المتقاربِ، وهو في ديوانه (ص105) دار المعرفة:

تَـــرُوحُ مِـــنَ الحَـــيِّ أَمْ تَبْتَكِـــرْ وَمَـــاذا عَلَيْـــكَ بِـــأَنْ تَنْتَظِـــرْ

الشاهد فيه: تَرُوحُ؛ أيْ: أتَرُوحُ؟ وحذف الهمزة في هذه الشَّواهد لم يُؤَدِّ إلى خفاء المعنى أو الوقوع في لبس؛ لذلك جاز حذفُهُ، جاء في متن الألفية: (ابن مالك، د. ت: ص37).

وَربَّمَـــا أُسْـــقِطَتِ الْهَمْـــزَةُ إنْ كَـــان خَفَـــا المَعْنَـــى بِحَـــذْفِهَا أُمِـــنْ

يُفْهَمُ مِنْ كلام ابن مالك جوازُ حذفِ الهمزة بنوعيها، سواء أكانت للتَّعيين أَمْ كانت للتَّسوية،

يعتقد الباحثان أنَّ استخدامَ المتحدِّثِ للتَّركيب الَّذي يجوز فيه حذفُ الهمزة مع (أَمْ) المتَّصلة- أفضلُ وأَنْسَبُ؛ لأنَّ ذلك أكثرُ اختصارًا، وطالما أنَّ حذفَها لا يُوقع في اللَّبس، وطالما أنَّ الاستعمالَ العربيَّ يؤيِّده، فلا بأسَ في حذفِها.

المسألة الحادية عشرة- الاسم المرفوع الواقع بعد (إنْ) الشَّرطيَّة:

المشهور بين الدَّارسين- أصل الباب- أنْ يُعرَب الاسم المرفوع الواقع بعد (إنْ) الشَّرطيَّة فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ولا يمكن الجمع بين المفسِّر والمفسَّر، هذا هو مذهب سيبويه وأكثر البصريِّين، جاء في (الإنصاف) في المسألة الثامنة والثَّمانين بعنوان: (الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشَّرطيَّة): «وذهب البصريُّون إلى أنَّه يرتفع بتقدير فعل... والفعل المُظْهَر تفسير لذلك الفعل المقدَّر». (ابن الأنباريّ، د. ت: ص490).

والناظر إلى آيات الذكر الحكيم يلاحظ أنَّ (إنْ) الشَّرطيَّة بعدها اسم مرفوع قد وردت كثيرًا فيها، ومن ذلك قوله- تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ...﴾ [التَّوبة: 6].

يعلِّق السُّيوطيُّ على الآية في (الهمع) بقوله: «التَّقدير: إنْ استجارك أحدٌ مِنَ المشركين استجارك، فـ(استجارك) المتأخر فسَّرت الأولى المضمرة وارتفع (أحد) على الفاعليَّة بها». (السُّيوطي، 1418هـ: ج445/2).

وغير المشهور– الخروج عن أصل الباب– كون هذا الاسم مبتدأ والخبر ما بعده، وهذا مذهب الأخفش والكوفيِّين. جاء في المسألة نفسها من كتاب (الإنصاف): «ذهب الكوفيُّون إلى أنَّه إذا تقدَّم الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشَّرطيَّة نحو قولك: (إنْ زيدٌ أتاني آته) فإنَّه يرتفع... من غير تقدير فعل... وحُكِي عن أبي الحسن الأخفش أنَّه يرتفع بالابتداء». (ابن الأنباريّ، د. ت: ص490).

المسألة الثانية عشرة– (إنْ) الشرطيَّة بمعنى (إذ):

المشهور– أصل الباب– أنَّ (إنْ) تفيد معنى الشَّرط، وغير المشهور– **الخروج عن أصل الباب–** أنها تأتي بمعنى (إذ). جاء في (الجنى الداني): «(إنْ) التي بمعنى (إذ) ذهب إلى ذلك قوم في قوله– تعالى: ﴿...وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 278] قال معناه: إذ كنتم» (المرادي، 1413هـ: ص212– 213).

علَّق أبو حيَّانَ في تفسيره على قوله– تعالى: **(إِنْ كُنْتُمْ)** في الآية المذكورة بقوله: «قيل (إنْ) بمعنى (إذ)، قاله مقاتل بن سليمان، وهو قول لبعض النَّحويِّين أنَّ (إنْ)، تكون بمعنى: (إذ)، وهو ضعيف مردود ولا يَثْبُتُ في اللُّغة، وقيل: هو شرط يراد به الاستدامة، وقيل: يراد به الكمال، وكأنَّ الإيمان لا يتكامل إذا أصرَّ الإنسان على كبيرة» (أبو حيَّانَ،1420هـ: ج712/2). ومنه قول النبيِّ– ﷺ –: «...**وإنا– إنْ شاء الله– بكم لاحقون**...» (صحيح مسلم بشرح النَّوويِّ: ج41/7)، ونحو هذه الأمثلة، ممَّا الفعل فيه محقَّق الوقوع.

ومذهب المحققين أنَّ (إنْ) في هذه المواضع كلِّها شرطيَّة. وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن. ولم يثبت في اللُّغة أنَّ (إنْ) بمعنى (إذ) (المرادي، 1413هـ: ص213).

المسألة الثالثة عشرة– مجيء (إنْ) الشَّرطيَّة بمعنى (قد):

مجيء (إنْ) الشَّرطيَّة بمعنى (قد) غير مشهور لدى النُّحاة والدَّارسين، وهو خروج بها عن أصل بابها.

فالكسائي في قوله– تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: 9]. عدَّها بمعنى (قد)؛ أيْ: قد نفعت الذِّكرى. وقال بعضهم، في قوله– تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ [الإسراء: 108]: إنَّها بمعنى (قد). (المرادي، 1413هـ: ص214).

ويُعقِّب المرادي في (الجنى) على قولهم: ليس بصحيح، (إنْ) في الآية الأولى شرطيَّة، وفي الثَّانية مخففَّة مِنَ الثَّقيلة. (المرادي، 1413هـ: ص215).

المسألة الرابعة عشرة- إعمال (إنْ) المخففة مِنَ الثَّقيلة:

المشهور بين الدَّارسين- أصل الباب- أنَّ (إنَّ) لا تكون عاملة إلَّا إذا كانت مشدَّدة النُّون (قول الكوفيِّين)، يقول ابن الأنباريِّ في المسألة الثَّالثة والتِّسعين: «ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (إنْ) إذا جاءت بعدها اللَّام تكون بمعنى (ما)، واللَّام بمعنى (إلَّا)، وذهب البصريُّون إلى أنَّها مخففة مِنَ الثَّقيلة، واللَّام بعدها لام التَّوكيد». (ابن الأنباريِّ، د. ت: ص508).

ومِنْ شواهد الكوفيِّين الَّتي استشهدوا بها، قول عاتكة بنت زيد العدوية على الكامل:

شَـــلَّتْ يَمِيْنُـــكِ إنْ قَتَلْـــتَ لَمُسْـــلِما حَلَّـــتْ عَلَيْـــكَ عُقوبَـــةُ المُتَعَمِّـــدِ

وجه الاستشهاد: (إنْ) إذا جاءت بعدها اللَّام تكون بمعنى (ما) واللَّام بمعنى (إلَّا) عند الكوفيِّين.

جاء في (خزانة الأدب) تعليقًا على البيت: «وأما الكوفيون- غير الكسائيِّ- فلا يثبتون (إنْ) مخفَّفة، لا عاملة ولا مهملة، وإنَّما هي عندهم (إنْ) النافية، واللام بمعنى (إلَّا)، وهي عند الكسائي مخففة إنْ دخلت على اسم، ونافية إنْ دخلت على فعل» (البغداديُّ، 1418هـ، ج373/10).

جاء في (همع الهوامع): «وذهب الكوفيون إلى أنَّ المشددة لا تُخفَّف أصلًا، وأنَّ (إنْ) المخففة إنما هي حرف ثنائي الوضع، وهي النافية، فلا عمل لها ألبتَّة، ولا توكيد فيها». (السُّيوطي، 1418هـ: ج353/1).

وأما غير المشهور بين الدارسين- الخروج عن أصل الباب- فإعمالها في حالة كونها مخففة مِنَ الثقيلة، ذكر ذلك ابن هشام في (المغني).

فالمخففة مِنَ الثقيلة تدخل على الجملتين، فإنْ دخلتْ على الاسمية جاز إعمالها، ويستشهد على جواز إعمالها مِنَ القرآن الكريم، بقراءة الحِرْمِيَّين[3] وأبي بكر بقوله- تعالى: ﴿**وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ...**﴾ [هود: 111].

(3) الحِرميَّان هما: نافع المدني قارئ المدينة، وابن كثير المكي قارئ مكة، نسبا إليهما. يُقال: رجل حِرميٌّ بالكسر، فإذا كان في غير النَّاس قالوا: حمام حَرَميٌّ بالفتح. والمقصود بأبي بكر: شعبة بن عيَّاش الكوفي.

وحكاية سيبويه: (إنْ عمرًا لمنطلق). ويورد ابن هشام عددًا مِنَ الآيات القرآنية مُدلِّلًا على أنها تُهْمَل كثيرًا إذا وردت مخففةً، ومن ذلك قوله- تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: 32]. (ابن هشام، 1421هـ: ج1/137-139).

ويذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين، والتي تتمثل في أنَّ هذا التركيب جاء كثيرًا في كتاب الله- ﷻ- وكلام العرب، وأورد حجة البصريين بأنهم وجدوا لها في كلام العرب نظيرًا، وأبطل البصريون ما ذهب إليه الكوفيون بأن اللام بمعنى (إلَّا) بقولهم: إنَّ ذلك ليس له نظير في كلام العرب. (ابن الأنباريِّ، د. ت: ص 508-509).

ويميل الباحثان إلى رأي الكسائي- مِنَ الكوفيين- في هذه المسألة، والقائل بأنها مخففة إنْ دخلت على اسم، ونافية إنْ دخلت على فعل؛ وذلك لأن نظرته إلى المسالة وسطيَّة غير مبالغ فيها، وهو بنظرته هذه يحاول التوفيق بين ما ذهب إليه الكوفيون وما ذهب إليه البصريون.

المسألة الخامسة عشرة- وقوع (أنَّما) بفتح الهمزة في أسلوب الحصر والقصر:

المشهور بين الدارسين- أصل الباب- يتمثل في أنَّ (إنَّما) المكسورة الهمزة مِنَ الأدوات التي تستخدم في أسلوب الحصر(القصر)، كما في قوله- تعالى: ﴿إِنَّما الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ...﴾ [الحجرات: 10]. (إنما): أصلها (إنَّ)، ودخلت عليها (ما) الزائدة فكفتها عن العمل.

وغير المشهور- الخروج عن أصل الباب- استخدام (أنَّما) مفتوحة الهمزة للحصر والقصر. هذا ما ورد في (الجنى الداني). (المراديُّ، 1413هـ: ص416)، ومن أمثلتها في القرآن الكريم، قوله- تعالى: ﴿...فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ...﴾ [المائدة: 49].

يقول سيبويه في باب (إنَّما وأنَّما): «اعلم أنَّ كلَّ موضع تقع فيه (أنَّ) تقع فيه أنَّما، وما ابتُدئ بعدها صلةٌ لها، كما أنَّ الذي ابتُدِئَ بعد (الذي) صلة له. ولا تكون هي عاملةً فيما بعدها كما لا يكون (الذي) عاملًا فيما بعده». (سيبويه، 1408هـ: ج3/129). قال عمرو بن الإطنابة على الخفيف:

أَبْلِغِ الحارِثَ بنَ ظالِمِ المُو ... عِدَ والنَّاذِرَ النُّذورَ عَلَيَّا

أنَّما تَقْتُلُ النِّيامَ ولا تَقْـ ... ـتُلُ يَقْظانَ ذا سِلاحٍ كَمِيَّا

الكَمِيّ: الشجاع المقدم الجريء. يعلق سيبويه على البيت بقوله: «فإنَّما وقعت (أنَّما) ههنا؛ لأنك لو قلت: (أنك تقتل النِّيام كان حسنًا). وإنْ شئت قلت: (إنَّما تقتل النيام)، على الابتداء، زعم ذلك الخليل». (سيبويه، 1408هـ: ج129/3).

ومنَ المواضع التي جَمَعَتْ (إنما وأنَّما) في القرآن قوله- تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ...﴾ [الكهف: 110، وفصلت: 6].

المسألة السادسة عشرة- (أو) تأتي بمعنى الواو وبمعنى (بل):

المشهور بين الدارسين- **أصل الباب**- أنَّ (أو) للتخيير.

وغير المشهور- **الخروج عن أصل الباب**- أنها قد تأتي بمعنى الواو وبمعنى (بل). وعقد ابن الأنباري في (الإنصاف) مسألة (المسألة السبعون)، بعنوان: (أو بمعنى الواو)، ونسب هذا الرأي للكوفيين الذين احتجُّوا بأنَّها وردت كثيرًا بهذا المعنى في كتاب الله- تعالى- وفي لغة العرب. (ابن الأنباريِّ، د. ت: ص383).

ومِنَ المواضع التي وردت فيها (أو) بمعنى (بل أو الواو) قوله- تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: 147] . قيل: هي بمعنى (بل) وبمعنى (الواو).

يقول العكبريُّ في (التِّبيان): «ولا يجوزُ عندَ أَكْثَرِ البَصْرِيِّينَ أَنْ تُحْمَلَ (أَوْ) عَلى الوَاوِ، ولا عَلى (بَلْ)، ما وُجِدَ في ذلكَ مَنْدُوحَة [سَعَة]». ويعدها في الآية للشك؛ أَيْ: يَشُكُّ الرَّائِي لَهُمْ فِي مِقْدَارِ عَدَدِهِمْ. (العكبريُّ، د. ت: ج34/1). ومنه قوله- تعالى-: ﴿...وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: 24]. يقول العكبريُّ في(التِّبيان): «(أَوْ) هُنَا عَلَى بَابِهَا عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَتُفِيدُ فِي النَّهْيِ الْمَنْعَ مِنَ الْجَمِيعِ... وَيَؤُولُ الْمَنْعُ إِلَى تَقْدِيرِ: فَلَا تُطِعْ مِنْهُمَا آثِمًا وَلَا كَفُورًا» (العكبريُّ، د. ت: ج1261/2).

يظهر هنا أن العكبريَّ استساغ مجيء (أو) بمعنى الواو.

ومِنَ المواضع التي وردت فيه (أو) بمعنى الواو في القرآن الكريم، قوله- تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى...﴾ [النحل: 97]، (مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى) مرَّ هذا التركيب في القرآن في أربعة مواضع، والمواضع هي: [آل عمران: 195، والنساء: 124، والنحل: 97، وغافر: 40]. و(أو) هنا ليست

للتخيير، وإنما لمطلق الجمع، فالذي يعمل صالحًا مِنَ الذكور والإناث سَيُحْيِيْهِ الله- تعالى- حياة طيبة، ولا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى.

ومِنَ الشواهد التي يستشهد بها النحاة على وقوع (أو) بمعنى (الواو) قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر مما اتُّهم به على البسيط:

قالَــتْ أَلا لَيْتَمَــا هَــذا الحَمــامُ لَنــا إلـــى حَمامَتِنـــا أَوْ نِصْـــفُهُ فَقَـــدِ

فاعل (قالت) يعود على فتاة الحي، وهي زرقاء اليمامة، التي كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، (قَدِ) بمعنى حسب، وهو مبتدأ، خبره محذوف؛ أيْ: قدي ذلك. البيت سبق توثيقه في مسألة إنَّ وأخواتها ودخول (ما) الزائدة عليها. وجه **الاستشهاد فيه** أنَّ (أو) بمعنى (الواو).

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف الواو و(بل)؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين و(بل) معناها الإضراب وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كل حرف أنْ لا يدل إلَّا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر. (ابن الأنباريِّ، د. ت: ص 384).

المسألة السابعة عشرة- العطف بـ (أو) بعد هزة التَّسوية:

أصل الباب يتمثَّل في أنَّه لا يجوز العطف بـ(أو) بعد همزة التَّسوية، جاء في (مغني اللَّبيب): "إذا عَطَفْتَ بعد الهمزة بـ(أو)، فإنْ كانتْ همزةَ التَّسويةِ لم يَجُزْ قياسًا، وقد أُوْلِعَ الفقهاء وغيرُهم بأنْ يقولوا: (سواءٌ كان كذا أو كذا)، وهو نظير قولهم: (يجب أقلُّ الأمرين مِنْ كذا أو كذا)، والصَّواب العطفُ في الأوَّل بـ(أَمْ) وفي الثَّاني بالواو" (ابن هشام، 1421هـ: ج280/1).

وهذا ما نسمعه كثيرًا بين أوساط المتعلِّمين في زماننا سواءٌ أكانوا متخصِّصين أَمْ غيرَ متخصِّصين، فلا يجوز أنْ تقول مثلًا: (سواءٌ أكانوا متخصِّصين أو غير متخصِّصين)، والصَّواب الأوَّل؛ والسَّبب في عدم جواز هذا التَّركيب- حسب رأي الشُّمُنِّيِّ في حاشيته- يتمثَّل في أنَّ ما يقتضيه (أو) منافٍ لِمَا تقتضيه همزة التَّسوية؛ لأنَّ (أو) يقتضي أحد الشَّيئين أو الأشياء، وهمزة التَّسوية تقتضي نَفْسَ الشَّيئين أو الأشياء. (الشُّمُنِّي، د. ت: ج91/1).

والخروج عَنْ أصل الباب يتمثَّل في أنَّه يجوز العطف بـ(أو) بعد همزة التَّسوية، وقد أجاز ذلك الدَّماميني بعد أنْ خَطَّأَ ابنُ هشامٍ الفقهاءَ في هذا الاستعمالِ مستدلًّا بما قاله السِّيرافيُّ[4] في هذه المسألة، يقول الدَّماميني في (شرحه): "وهو نصٌّ صريحٌ يَقْضي بصحَّة قول الفقهاء، أو بصحَّة التَّركيب الواقع في (الصِّحاح)[5]، وقراءة ابن مُحَيْصِن[6] الَّتي لا همزةَ فيها بعد (سواء) فجميع ذلك موجَّهٌ لا خَطَأَ فيه ولا شذوذَ في العربيَّة" (الدَّماميني، 1428هـ: ج178/1).

خلاصة القول في هذه المسألة إنَّ (أَمْ) تُسْتَخْدَمُ بعد همزة التَّسوية بوجود (سواء)، نحو قولك: (سواءٌ عليكَ أصبرتَ أم جزعتَ)، وإذا لم توجد همزة التَّسوية جاز استخدام (أو)، نحو قولك: (سواءٌ عليك صبرتَ أو جزعتَ).

المسألة الثَّامنة عشرة- (أيْ) المفسِّرة مِنْ حروف العَطْفِ:

جاء في (مغني اللَّبيب): (أَيْ) بالفتح والسُّكون على وجهين: حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف، وحرف تفسيرٍ، تقول: (عندي عَسْجَدٌ)؛ أيْ: ذهب، وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل، لا عطف نَسَقٍ خلافًا للكوفيِّين. (ابن هشام، 1421هـ:ج504/1، 506).

وأحرف التَّفسير عند الزَّمخشريِّ حرفان، هما (أيْ) و(أنْ)، الأولى، نحو قوله- تعالى: ﴿**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً...**﴾ [الأعراف: 155]؛ أيْ: مِنْ قومه، كأنَّك قلت: تفسيره مِنْ قومه، أو معناه مِنْ قومه (الزمخشريُّ، 1413هـ: ص427)، ومنه قول شاعر مجهول، على الطَّويل:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلِي

وأمَّا (أنْ) المفسِّرة، فلا تأتي إلَّا بعد فعلٍ في معنى القولِ، كقولك: (ناديتُهُ أنْ قُمْ)، و(أمرتُهُ أنِ اقْعُدْ)، و(كتبتُ إليه أنِ ارجع) (الزمخشريُّ، 1413هـ: ص427)، وبذلك فُسِّرَ قولُهُ- ﷻ: ﴿**وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا...**﴾ [سورة ص: 6] وقوله: ﴿**وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾ [الصَّافات: 104].

---

(4) القول الَّذي نَسَبَهُ الدَّماميني للسِّيرافيِّ هو: (سواء) إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لَزِمَتْ (أَمْ) بعدها، وإذا كان بعد (سواء) فعلان بغير استفهام كان عطفُ أحدهما على الآخر بـ(أو) مثل: (سواء عليَّ قمتُ أو قعدتُ).

(5) التَّركيب الواقع في الصِّحاح (ج1868/5): (سواء كان تزوَّجَ من قبل أو لم يتزوَّج).

(6) قرأ ابن مُحَيْصِن مِنْ طريق الزَّعفراني بـ(أو) بدلًا مِنْ (أم): ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ**﴾ [البقرة:6]، هذا ذكرهُ ابن هشام في المغني (ج281/1) وذكر أنَّه مِنَ الشُّذوذ.

ومِنْ كلام الزَّمخشريِّ يتَّضح أنَّ (أنْ) لا تكون مفسِّرة إلَّا باجتماع ثلاثة شروط:

1- أنْ تسبقَها جملةٌ مستقلَّةٌ كاملة، فيها معنى القول دون حروفه.

2- أنْ تتأخَّرَ عنها جملةٌ أخرى مستقلَّةٌ، تتضمَّنُ معنى الأوَّل، وتوضِّحُ المرادَ منها.

3- ألَّا تَقْتَرِنَ (أنْ) بحرف جرٍّ ظاهر أو مقدَّر.

وكما يُلاحَظُ فإنَّ الزَّمخشريَّ ذَكَرَ حرفَي التَّفسير، لكنَّهُ لم يَنُصَّ على أنَّهما يستخدمان حروفَ عطف، كما يُلاحظ أنَّ (أنْ) التَّفسيريَّة؛ بمعنى (أيْ) المفسِّرة.

وممَّا يدلِّلُ على وجود علاقة بين (أيْ) و(أنْ) التَّفسيريَّتين ما قاله المالقيُّ الَّذي قال عَنْ (أيْ) التَّفسيريَّة: "وهي الَّتي تقع في موضعها (أنْ) المذكورة في بابها". (المَالقيُّ، 1413هـ: ص135).

لكنَّ المراديَّ يرى أنَّ بينَ الاثنتينِ عمومًا وخصوصًا، يقول: "وهي- يقصد (أيْ)- أعمُّ مِنْ (أنْ) المفسِّرة؛ لأنَّ (أيْ) تدخلُ على الجملة والمفرد، وتقع بعد القول وغيره، وذهب قوم إلى أنْ (أيْ) التَّفسيريَّةَ اسمُ فعلٍ، معناه: (عُوا، أو افهموا)". (المراديُّ، 1413هـ: ص233).

الخرج عَنِ الباب يتمثَّلُ فيما ذكرَهُ الرَّضيُّ مِنْ أنَّ البعض عَدَّ (أيْ) المفسِّرة مِنْ حروف العطف، يقول: "اعلم أنَّ بعضَهم عَدَّ (أيْ) المفسِّرة منها- أيْ مِنْ حروف العطف- وعند الأكثرين أنَّ ما بعدها عطفُ بيان لِمَا قبلها" (الرَّضيُّ، 1417هـ: ج380/4).

ويَسْتَدِلُّ الباحثان مِنْ كلام الرَّضيِّ أنَّ الكوفيِّين يعدُّون هذا الحرف (أيْ) مِنْ حروف عطف النَّسَقِ، ومعناه: (التَّفسير)؛ كمعنى واو العطف- أحيانًا، جاء في (شرح التَّصريح): "وذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ (أيْ) عاطفةٌ" (الأزهريُّ، 1421هـ: ج153/2).

ويعلِّل ابن هشام لِرَفْضِهِ أنْ تكون (أيْ) التَّفسيريَّة عاطفةً ما بعدها على ما قبلها بقوله: "لِأَنَّا لم نَرَ عاطفًا يَصْلُحُ للسُّقوط دائمًا، ولا عاطفًا ملازمًا لعطفِ الشَّيء على مرادفِهِ" (ابن هشام، 1421هـ: ج506/1، 507).

إذن قد يقعُ عطفُ البيان بعد (أيْ) المفسِّرة؛ نحو: (هذا الخاتم لُجين)؛ أيْ: فضة، ويجوز أنْ يُعرَبَ في هذه الصُّورة بدلًا، ومنه قولك: (أعجبتْني نصيحتك)؛ أي: أنَّك تقدِّم خلاصةَ تجاربِكَ في الحياة، وأنَّ (أيْ) حرفٌ مُهْمَلٌ، لا يعمل شيئًا، تمامًا كـ (أنْ) التَّفسيريَّة، والجملة التَّفسيريَّة بعدها لا محلَّ لها مِنَ الإعراب.

يرى الباحثان أنَّ الأخذَ برأي الكوفيِّينَ في هذه المسألة لا يترتَّب عليه الضَّرر، بل إنَّه يبتعدُ

بدارسي النَّحو- أحيانًا- عَنِ الوقوع في مشكلاتٍ نحويَّةٍ، لا يمكن التَّغلُّب عليها إلَّا بالتَّأويل والتَّكلف؛ ومِنْ ذلك: أنَّ عطفَ البيانِ لا يأتي متبوعُهُ ضميرًا؛ فإذا وقع المتبوعُ ضميرًا في بعض الأمثلة وجبَ اعتبارُ التَّابعِ بعدَ (أيْ) بدلًا، وليس عطفَ بيانٍ.

المسألة التَّاسعة عشرة- (أيا) حرف لنداء القريب:

المشهور بين دارسي النحو العربيِّ- **أصل الباب**- يتمثل في أنَّ (أيا) لنداء البعيد، نص على ذلك عدد مِنَ النحاة، ومنهم: صاحب رصف المباني، يقول: «اعلم أنَّ (أيا) معناها التنبيه، ويُنادَى بها كما يُنادى بـ(يا)، إلَّا أنها تكون لازمة لنداء البعيد مسافة أو حكمًا كالنائم أو الغافل». (المالَقيُّ، 1423هـ: ص215).

ويقول المراديُّ: «أيا حرف من حروف النداء المتفق عليها، وهي للبعيد». (المراديّ، 1413هـ: ص419)، و(ابن هشام في المغني- أيضًا: 105/1).

وغير المشهور- **الخروج عن أصل الباب**- يتمثل في أنها لنداء القريب- أيضًا- حيث نُسب ذلك للجوهريِّ، ونص على ذلك صاحب (المقرَّب) عند حديثه عن أحرف النداء، يقول: «وسائرها (المقصود أحرف النداء عدا الهمزة) للبعيد مسافة أو حكماً كالنائم، وقد تكون للقريب». (ابن عصفور، 1392هـ: ص175).

ويقول الجوهري في (الصحاح): «و(أَيا): من حروف النداء، يُنادى بها القريب والبعيد: تقول: أيا زيدُ، أقبلْ». (الجوهري، 1392هـ: ج2277/6).

ويظهر لنا أنَّ الجوهريَّ يعتمد في رأيه هذا على ما ذهب إليه سيبويه في (الكتاب)، يقول: فأما الاسم غيرُ المندوب فيُنبَّه بخمسة أشياء: بـ(يا، وأيا، وهَيا، وأي، وبالألف)، إلَّا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يَمُدُّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المُعْرِض عنهم، أو النائم المُستثقِل. وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يَمُدُّون فيها. وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريبًا منك، مقبِلًا عليك، توكيدًا. (سيبويه، 1408هـ: ج229/2-230).

وردَّ بعض النحاة كلام الجوهريِّ، كونها للقريب وللبعيد، ومنهم ابن هشام في (المغني) بقوله: «وليس كذلك». (ابن هشام، 1421هـ: ج105/1).

المسألة العشرون– حرف الجرِّ الزَّائد (الباء) دليل التَّعجُّب:

الخروج عن الباب يتمثل في استخدام الباء الزائدة في التعجب، ومِنَ الألفاظ الَّتي يمكن للمرء أنْ يَشْتَمَّ فيها رائحة التَّعجُّب لفظة (كفى)؛ وذلك عندما تُزاد الباء في معمولها، وورد ذلك في القرآن الكريم، ومِن أمثلته قوله– تعالى: ﴿...**وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا**﴾ [النِّساء: 132]، يعلِّقُ ابن السَّرَّاج في (الأصول)على قول القائل: (كفاك بزيد رجلًا!)، و(حسبك بزيدٍ رجلًا! ومِن رجلٍ!) بقوله: «تعجُّب. الباء دخلت لأنَّها دليل التَّعجُّب ولك أنْ تسقطها وترفع». (ابن السَّرَّاج ، 1417هـ: ج109/1).

هذا وقد ذكر السّامرائيُّ في (معاني النَّحو) عددًا مِنَ التَّعبيرات الَّتي يمكن استخدامها في التَّعجُّب، ومنها (كفى)، يقول: «ويكون ذلك إذا زِيدَ على مرفوعها الباء، نحو: (كفى بمحمدٍ شاعرًا)، و(كفى بالشَّيب واعظًا)؛ أيْ: يكفيك الشَّيبُ عن غيره، والمعنى ما أكفى الشَّيبَ واعظًا، وما أكفى محمَّدًا شاعرًا». (السّامرائيُّ، 1423هـ: ج249/4). وممَّا ورد في الحديث الشَّريف من هذا القبيل قوله– ﷺ–: «**كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ**». (كنز العمال: ج221/3).

المسألة الحادية والعشرون– التَّاء تُستخدم في التَّعجُّب مقرونة بلفظ الجلالة (الله):

المشهور بين الدارسين– **أصل الباب**– يتمثل فيما يقوله المرادي عنها في (الجنى): «حرف يكون عاملًا، وغير عامل. وأقسامه ثلاثة: تاء القسم، وتاء التأنيث، وتاء الخطاب. وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف المعاني، كتاء المضارعة». (المرادي، 1413هـ: ص56).

وغير المشهور– **الخروج عن أصل الباب**– يتمثل في أنَّ التَّاء مِنَ الحروف الَّتي تُستخدم في التَّعجُّب مقرونة بلفظ الجلالة (الله)، وهي مِنَ الأمثلة على التَّعجَّب باستخدام أسلوب القسم، وتحدَّث صاحب (الكتاب) عن صيغة القسم (تالله) بقوله: «تالله رجلًا، وسبحانَ اللهِ رجلًا، إنَّما أراد تالله ما رأيتُ رجلًا، ولكنَّه يترك الإظهار؛ أيْ: إظهار الفعل استغناءً؛ لأنَّ المخاطب يعلم أنَّ هذا الموضع إنَّما يُضْمَر فيه هذا الفعل؛ لكثرة استعمالهم إيَّاه». (سيبويه، 1408هـ: ج490/2).

وفي موضع آخر من الكتاب نفسه يقول سيبويه عن (تالله): «وقد تقول: تالله! وفيها معنى التَّعجُّب». (سيبويه، 1408هـ: ج497/3).

وذكرها المبرِّد في (المقتضب) بقوله: «ومِنْ ذلك أنَّك تقول: تالله لأفعلنَّ، فتُقسم على معنى التَّعجُّب، ولا تُدخِل التَّاء على شيء مِنْ أسماء الله غير هذا الاسم؛ لأنَّ المعنى الَّذي يوجب التَّعجُّب إنَّما وقع هاهنا». (المبرِّد، د. ت: ج175/4).

قال الزَّمخشريُّ في (كشافه) عن تفسير قوله- تعالى: ﴿**قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ...**﴾ [يوسف: 73]: «قَسَمٌ فيه معنى التَّعجُّب ممَّا أُضيف إليهم». (الزَّمخشريُّ، 1407هـ: ج490/2).

المسألة الثانية والعشرون- (جَلَلْ) حرف بمعنى نَعَم:

المشهور بين الدارسين- **أصل الباب**- يتمثل في أنها بمعنى أَمْرٌ عظيم أو حقير، جاء في (لسان العرب): «والجلل: الشيء العظيم والصغير الهيِّن، وهو مِنَ الأضداد في كلام العرب، ويقال للكبير والصَّغير جَلَل». (ابن منظور، 1414هـ: ج117/11).

جاء في (مغني اللبيب): «(جَلَلْ) حرف بمعنى (نعم)... واسم بمعنى (عظيم)، أو (يسير)، أو (أَجَلْ)». (ابن هشام، 1421هـ: ج244/2).

وغير المشهور- **الخروج عن أصل الباب**- يتمثل في أنْها تكون بمعنى (نعم)، نقل المالقيُّ من كتاب (الشجرة) للزَّجاج عنه قوله: «(جَلَلْ) ليس لها في كلام العرب إلَّا معنى الجواب خاصة، يقول القائل: هل قام زيد؟ فتقول في الجواب: جَلَلْ، ومعناها: نعم، فعلى هذا لا تعمل شيئًا، إنما هي نائبة مناب الجُمَل الواقعة جوابًا». (المَالقيُّ، 1413هـ: ص252).

واعترض صاحب (شرح أبيات المغني) على ما ذهب إليه المالقيُّ بقوله: «لقد أفرط صاحب (رصف المباني) في قوله: ليس لها في كلام العرب إلَّا معنى الجواب خاصة...، وهذا شيء يكذِّبه الحسُّ والتنقير». (البغدادي، 1413هـ: ج76/3). ويضرب البغدادي أمثلة شعرية، ومن شواهد ورودها بمعنى (عظيم) قول الحارث بن وعلة الجرميِّ مِنْ مُرَقَّل الكامل:

قَــوْمي هُــمُ قَتَلُــوا، أُمَــيْمَ، أَخــي ... فَــإذا رَمَيْــتُ يُصــيبُني سَــهْمي

فَلَــئِنْ عَفَــوْتُ لَأَعْفُــوَنْ جَلَــلًا ... وَلَــئِنْ سَــطَوْتُ لَأُوهِــنَنْ عَظْمــي

يعلق البغدادي بقوله: «على أنَّ جللًا فيه بمعنى عظيم» (البغدادي، 1413هـ: ج75/3)، ومن شواهد ورودها بمعنى (يسير)، قول امرئ القيس وقد قُتل أبوه، وليس في ديوانه، مِنَ المتقارب:

بِقَتْـــــلِ بَنِـــــي أَسَـــــدٍ رَبَّهُـــــم أَلا كُـــــلُّ شَـــــيْءٍ سِـــــواهُ جَلَـــــلْ

علق البغدادي على بيت امرئ القيس الذي قاله عند سماعه مقتل أبيه: «على أنَّ (جللًا) فيه بمعنى (حقير)». (البغدادي، 1413هـ: ج78/3)، ومن شواهد ورودها بمعنى (أَجَلْ) قولك: (فعلت ذلك جَلَلِكَ)؛ أي: من أجْلِكَ، ومنه قول جميل بن معمر العذريِّ مِنَ الخَفِيف، وفي ديوانه: ص52:

رَسْـــمِ دارٍ وَقَفْـــتُ فـــي طَلَلِـــهْ كِـــدْتُ أَقْضِـــي الحَيـــاةَ مِـــنْ جَلَلِـــهْ

فقيل: أراد (من أَجْلِهِ)، وقيل: أراد (من عُظْمِهِ في عيني). (البغدادي، 1413هـ: ج78/3). هذا ولم يرد لفظ (جَلَل) في القرآن الكريم– فيما عُلِمَ – لا بمعنًى مِنَ المعاني التي ذُكرت، ولا بغيرها.

المسألة الثالثة والعشرون– لفظ من معانيه الاستثناء، وهو ليس مشهورًا على أنه يستخدم للاستثناء: (حتَّى) الناصبة للفعل:

ذكر المرادي في (الجنى) أنَّ لها معنيين في المشهور: أحدهما: الغاية، والثاني: التعليل. (المرادي، 1413هـ: ص554). وزاد ابن مالك معنًى ثالثًا، وهو أن تكون بمعنى (إلَّا أنْ)، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع. (ابن مالك، 1410هـ: (ج24/4).

وقول صاحب (الكتاب): «وأما قولهم: (واللهُ لا أفعلُ إلَّا أنْ تفعلَ)، فـ(أنْ تفعل) في موضع نصب والمعنى (حتى تفعل)». (سيبويه، 1408هـ: (ج342/2).

ومِنَ الشواهد التي وردت فيها (حتى) بمعنى (إلَّا أنْ) قولك: (ليس الغنيُّ باذلًا حتى يجود مما أعطاه الله)، ومِنَ القرآن الكريم قوله– تعالى: ﴿...**وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ**...﴾ [البقرة: 102].

يقول صاحب (التبيان) معلِّقًا على قوله– تعالى– في الآية المذكورة: (حَتَّى يَقُولَا): «أَيْ إلى أَنْ يَقُولَا، والمَعْنَى أَنَّهُمَا يَتْرُكَانِ تَعْلِيمَ السِّحْرِ إِلَى أَنْ يَقُولَا (إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ)، وَقِيلَ (حَتَّى) بِمَعْنَى(إِلَّا)؛ أَيْ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا أَنْ يَقُولَا». (العكبريُّ، د. ت: ج99/1).

ويعلق صاحب (إعراب القرآن) على كلام العكبريِّ بقوله: «ومن الغريب أن يزعم أبو البقاء أنها تأتي بمعنى (إلا) ، ولم ترد في اللغة بهذا المعنى». (الدرويش، 1420هـ: ج150/1).

ويُلاحظ أنَّ كلام الدرويش غير دقيق عندما يزعم أن تفسير أبي البقاء مِنَ الغريب، وأن (حتى) بمعنى (إلَّا) لم يرد في اللغة، إذا أخذنا في الاعتبار كلام سيبويه وابن مالك في هذه المسألة، ومن شواهدها في الشِّعر قول المقنّع الكِندي مِنَ الكامل:

لَــيْسَ العَطــاءُ مِــنَ الفُضــوْلِ سَــماحَةً حَتَّــى تَجــودَ، وَمــا لَــدَيْكَ قَليــلُ

المسألة الرابعة والعشرون- حرف الجرِّ الشَّبيه بالزَّائد (رُبَّ) من معانيه المباهاة والافتخار:

المشهور بين الدارسين- **أصل الباب**- يتمثل في أن (**رُبَّ**) تتراوح بين أن تكون للتقليل أو للتكثير، جاء في (الجنى الداني): واختلف النحويون، في معنى (رُبَّ)، على أقوال، الأول: أنها للتقليل. وهو مذهب أكثر النحويين...، والثاني: أنها للتكثير. نُقِلَ عن صاحب (العين)، وابن درستويه، وجماعة. ولم يذكر صاحب (العين) أنها تجيء للتقليل. الثالث: أنها تكون للتقليل والتكثير. فهي مِنَ الأضداد. وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب (الحروف). الرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل.

الخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر. وهو اختيار ابن مالك. السادس: أنها حرف إثبات، لم يوضع لتقليل ولا تكثير. بل ذلك مستفاد مِنَ السياق.

والراجح، من هذه الأقوال، ما ذهب إليه الجمهور: أنها حرف تقليل. والدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع، لا تحتمل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثير، وهي محتملة لإرادة التقليل، بضرب مِنَ التأويل. فتعين أن تكون حرف تقليل؛ لأن ذلك هو المُطَّرد فيها». (المرادي، 1420هـ: ص439). فمما جاءت فيه للتقليل قول رجل من أزد السَّراة مِنَ الطويل:

أَلا، رُبَّ مَوْلــــودٍ وَلَــــيْسَ لَــــهُ أَبٌ وَذي وَلَــــدٍ لَــــمْ يَلْــــدَهُ أَبــــوانِ

وَذي شــامَةٍ سَــوْداءَ، فــي حُــرِّ وَجْهِــهِ مُجَلَّلَــــــةٍ، لا تَنْقَضــــــي لِزَمــــــانِ

وغير المشهور- **الخروج عن أصل الباب**- يتمثل في أنه من معانيها أنها قد تقع للمباهاة والافتخار، وسبق ذكر ستة معانٍ لـ(رُبَّ) ذكرها المراديُّ والسابع منها أنْ تكون للتكثير في موضع المباهاة والافتخار». (المرادي، 1420هـ: ص440).

ومِنْ غير المشهور- أيضًا- أنها تأتي للتعظيم والتفخيم، وصورتها تتمثل في إدخال (رُبَّ) على ضمير الغائب وتفسيره بتمييز، نحو: (رُبَّه رجلًا قابلتُ)، والمعنى: (قابلتُ رجلًا أيَّ رجل!)؛ أيْ: (قابلتُ رجلًا عظيمًا).

ويُؤكد هذا القول ما ذكره ابن يعيش في (شرحه) عند حديثه عن الأحكام الَّتي تخصُّ (رُبَّ) حيثُ قال: «اعلم أنَّهم قد يُدخِلون (رُبَّ) على المضمر، وإذا فعلوا ذلك جاءوا بنكرة منصوبة تفسِّر ذلك المضمر، فيقولون: رُبَّه رجلًا... وهذا إنَّما يفعلونه عند إرادة تعظيم الأمر وتفخيمه، فيُكْنُون عن الاسم قبل جَرْي ذكره ثمَّ يفسِّرونه بظاهر بعد البيان». (ابن يعيش، 1421هـ: ص440).

المسألة الخامسة والعشرون- (عن) اسم بمعنى جانب:

المشهور بين الدارسين- **أصل الباب**- يتمثل في أن (عن) حرف مبنيٌّ لا محل له مِنَ الإعراب.

يقول شارح (المفصل) عن سبب حرفيتها: «وأما (عن) فمشتركة بين الحرف والاسم، فأما الحرف فنحو قولك: انصرفت عن زيد، فـ(عن) حرف؛ لأنها أوصلت معنى الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها». (ابن يعيش، 1421هـ: ج40/8).

وغير المشهور- **الخروج عن أصل الباب**- يتمثل في وقوعها اسمًا، نصَّ على ذلك الزمخشريُّ في (المفصَّل): «وهو اسم في نحو قولهم: جلست مِنْ عَنْ يمينه؛ أيْ: من جانبها». (الزمخشريُّ، 1413هـ: ص385).

ذكر المالقيُّ في (رصف المباني) أنها تنقسم إلى قسمين: اسم، وحرف، وذكر علامة كونها اسمًا، يقول: «فأما التي تكون اسمًا، فهي التي يدخل عليها حرف الجر (في)». (المالقيُّ، 1413هـ: ص429).

وذكر ابن يعيش في (شرحه) علامتين أخريين لكونها اسمًا، الأولى: أن تكون بمعنى الجهة والناحية، فتقول: جلست عن يمينه؛ أيْ: من ناحية يمينه، والأخرى: دخول حرف الجر عليها؛ لأنَّ حرف الجر لا يدخل على حرف مثله. (ابن يعيش، 1421هـ: ج40/8).

ومن شواهد وقوعها بمعنى (جانب أو ناحية) قول قطريِّ بن الفجاءة مِنَ الكامل، في شعر الخوارج: ص171:

فَلَقَدْ أَرانِي لِلرِّماحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تارَةً وَأَمامي

الشاهد: (عن) في البيت اسم بمعنى الجهة بدلالة دخول حرف الجر عليها.

ومنه قول الشاعر الذي لم يُوْقَف له على قائل مِنَ الطَّويل:

وَقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الفَراقِدِ كُلِّها يَمِينًا وَمَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَنْ شِمالِكِ

الشاهد في البيت: (مِنْ عَنْ) على أنَّ (عن) اسم بمعنى جانب؛ لدخول حرف الجر عليها؛ فإنَّ الحرف لا يدخل على الحرف. ويستشهد النحاة لوقوعها اسمًا بقول القطاميِّ، واسمه عمير بن شييم التغلبي، وهو من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان، مِنَ البسيط، وهو في ديوانه ص27:

فَقُلْتُ للرَّكْبِ لَمَّا أنْ عَلا بِهِمُ ... مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ

الشاهد: في (مِنْ عَنْ يمين)، فـ(عن) اسم مجرور بـ(مِنْ)، وتكون (عن) بمعنى (جانب).

مِنْ- هنا- يتبيَّنُ لنا أنَّ إسمية (عن) تتعين من ثلاث جهات، **الأولى:** قبولها دخول حرف الجر (مِنْ) عليها، وهو كثير وسبق التمثيل له، **والثانية:** قبولها أن تدخل عليها (على)، وذلك نادر، حيث عُثِرَ على بيت واحد بهذا المعنى، وهو قول من لم يُوْقَفْ على اسم قائله، كما قال صاحب المقاصد النحوية (العينيُّ، 1431هـ: ص1244)، وهو من الطويل:

عَلى عَنْ يَميني مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحًا ... وَكَيْفَ سَنوحٌ وَاليَمينُ قَطيعُ

الشاهد: في (على عن يميني)، فإن (عن) هنا اسم بدليل دخول (على) عليها، وهذا نادر.

والثالثة: أن يكون مصدرها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، ومنه قول امرئ القيس مِنَ الطويل، في ديوانه ص140:

فَدَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فِي حَجَراتِهِ ... وَلَكِنْ حَدِيثًا ما حَدِيثُ الرَّواحِلِ

المسألة السادسة والعشرون- (هل) بمعنى (قد):

المشهور والأصل في (هل) أن تكون حرف استفهام ولا يُستفهَم بها إلَّا في حالة الإثبات مثل: هل قرأت النحو؟ وأكثر ما يليها الفعل، وقَلَّ أن يليَها الاسم كقولك: هل عليٌّ مجتهد؟ وإذا دخلت على المضارع خُصِّصتْ بالاستقبال.

وغير المشهور- **الخروج عن أصل الباب**- يتمثل في أنها تأتي بمعنى (قد). يقول صاحب (المقتضب): «وهي للاستفهام، نحو قولك: هل جاءَ زيد؟ وتكون بمنزلة (قد)». (المبرِّدُ، 1421هـ: ج43/1). واستشهد لها بقوله- تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: 1].

وذكر ابن هشام في (المغني) أنَّ (هل) حرف موضوع لطلب التَّصديق الإيجابيِّ، دون التَّصور، ودون التَّصديق السَّلبيِّ، فيمتنع، نحو: هل زيدًا ضربتَ؟ وهل لم يقمْ زيدٌ؟ (ابن هشام، 1421هـ: ج324/4).

المسألة السابعة والعشرون– ليت تنصب الاسم والخبر معًا:

المشهور بين الدارسين– **أصل الباب**– يتمثل في أنَّ (ليتَ) ترفع المبتدأ، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر على أنه خبرُها. وغير المشهور– **الخروج عن أصل الباب**– يتمثل في أنها تنصبهما معًا، يقول ابن يعيش في (شرحه): «وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد (ليت) تشبيهًا لها بـ (وددتُ) و(تمنيتُ)؛ لأنها في معناها، وهي لغة بني تميم، يقولون: ليت زيداً قائمًا، كما يقولون: ظننتُ زيداً قائماً، وعليه الكوفيون، والأول أقيس، وعليه الاعتماد، وهو رأي البصريين». (ابن يعيش، 1408هـ: ج104/1).

نتائج الدِّراسة:

يتضح للقارئ بعد دراسة هذه الألفاظ غير المشهورة في بابها لدى دارسي اللغة العربية أن لغتنا العربية فيها الشيء الكثير الذي يستحق الدراسة والبحث.

آن لهذه اللغة أن تفاخر بنفسها وبأهلها أمام اللغات الأخرى، ويتضح أنَّ ألفاظها تتصف بالمرونة، وأنها تحتمل الأوجه المتنوعة، التي تتعارض فيما بينها تعارضًا يؤدي إلى النطق باللغة الركيكة، غير الراقية، وأنها ليست قوالب جامدة.

وإنْ دلَّت هذه الألفاظ غير المشهورة في بابها على شيء، فإنها تدل على سعة الأفق لدى واضعي قواعد هذه اللغة، فإنهم تذوَّقوها ولمسوا من خلال هذا التذوق أن هذه الألفاظ تحتمل الكثير بما يتفق وسياق الحال التعبيريِّ.

ويتَّضح لنا أنَّ اختلاف النحاة حول مسألة نحوية لا يُفسد للود قضية، فكلٌّ أدلى بدلوه، فمَنْ أصاب فتوفيقُهُ مِنَ الله– ومَنْ أخطأ فمِنْ نفسه، وكلُّهم اجتهد، ويستحق الثناء على اجتهاده، ولولا هذا الجهد العظيم لَمَا وصلتنا اللغة على صورتها المهذبة التي نعرفها.

ومن النتائج التي توصل إليها البحث:

–المشهور أن الهمزة لنداء القريب وغير المشهور أنَّها قد تستخدم لنداء المتوسط، والأصل في الهمزة أنها للاستفهام، والخروج عن الباب– أيضًا– أنها تستخدم للإنكار الإبطاليِّ، ومن خروجها عن الباب– أيضًا– أنْ تُستخدم حرفَ تعجُّب.

ألفاظ خرجت عن أبوابها في النحو...

-الأصل في الهمزة أن تتقدم على حرف العطف، والخروج عَنِ الباب يتمثَّلُ في تقديم الهمزة على العاطف.

-وقوع الألف (إ) المكسورة الهمزة فعل أمر.

-أصل الباب- أنَّ (إ) مكسورة الهمزة حرف(صوت) مبنيٌّ على الكسر، والخروج عن أصل الباب وقوعها فعل أمر.

-(آ) بالمد- أصل الباب- أنها لنداء البعيد، وغير المشهور- الخروج عن أصل الباب- أنها تكون لنداء القريب.

-المشهور أن (أَجَلْ) و(نَعَمْ) بمعنًى واحد، وغير المشهور أن (أَجَلْ) بعد الخبر أحسن من (نَعَمْ)، و(نَعَمْ) بعد الاستفهام أحسن منها.

-الجزم بـ (إذا) وهي مِنَ الأدوات غير الجازمة يعد خروجًا عن أصل الباب.

-الاسم المرفوع الواقع بعد (إذا) الشرطيَّة، أصل بابه أنْ يُعرَب فاعلًا، وغير المشهور إعرابه مبتدأً. وكذلك الاسم المرفوع الواقع بعد (إنْ) الشَّرطيَّة يأخذ الحكم نفسه.

-أصل الباب عدم جواز حذف همزة الاستفهام مع (أم) المتَّصِلَة، وغير المشهور جواز حذفها.

-أصل الباب أنَّ (إنْ) تفيد معنى الشَّرط، والخروج عن أصل الباب- أنها تأتي بمعنى (إذ).

-مجيء (إنْ) الشَّرطيَّة بمعنى (قد) غير مشهور لدى النُّحاة والدَّارسين، وهو خروج بها عن الأصل.

-قد تقع (أنَّما) بفتح الهمزة في أسلوب الحصر والقصر.

-أصل الباب أنَّ (أو) للتخيير. والخروج عن أصل الباب- أنها قد تأتي بمعنى الواو وبمعنى (بل).

-العطف بـ(أو) بعد همزة التَّسوية خروج عن أصل الباب.

-(أيْ) المفسِّرة مِنْ حروف العَطْفِ خروج- أيضًا.

-استخدام الباء الزائدة في التعجب يعدُّ خروجًا عن الباب. (جَلَلْ) حرف بمعنى نَعَم خروج آخر.

-حرف الجرِّ الشَّبيه بالزَّائد (رُبَّ) من معانيه المباهاة والافتخار خروج عن أصل الباب.

-(عن) اسم بمعنى جانب خروج به عن أصل بابه. مجيء (هل) بمعنى (قد) خروج عن الأصل.

-ليت تنصب الاسم والخبر معًا وهذا خروج بها عن أصل الباب.

المصادر والمراجع:

- **القرآن العظيم.**

-الاستراباذيّ، رضيّ الدِّين محمَّد بن الحسن. (1417هـ-1996م). شرح الرَّضيّ على الكافية. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر. ط2. بنغازي. جامعة قاريونس.

-الأزهريّ، زين الدِّين خالد بن عبد الله بن أبي بكر. (1421هـ- 2000م). شرح التَّصريح على التَّوضيح. تحقيق: محمَّد عيون السُّود. ط1. بيروت. دار الكتب العلميَّة.

-ابن الأنباريّ، أبو البركات كمال الدِّين عبد الرَّحمن بن محمَّد. (د. ت) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريِّين والكوفيِّين. تحقيق: جودة مبروك وآخرين. ط1. القاهرة. الخانجيّ.

-الأندلسيّ، أبو حيَّان أثير الدِّين محمَّد بن يوسف بن عليّ. (1418هـ- 1998م). ارتشاف الضَّرب من لسان العرب. تحقيق: رجب عثمان محمَّد. ط 1. القاهرة. الخانجيّ.

-البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1418هـ- 1997م). خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط4. القاهرة. مكتبة الخانجي.

-البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1407هـ- 1988م). شرح أبيات مغني اللَّبيب. تحقيق: عبد العزيز رباح وآخرين. ط2. دمشق. دار المأمون للتراث.

-الحمد/الزُّغبيّ، عليّ توفيق/ يوسف جميل. (1414هـ- 1993م). المعجم الوافي في أدوات النَّحو. ط2. الأردن. دار الأمل.

-الجوهريُّ، إسماعيل بن حمَّاد. (1407هـ- 1988م). الصِّحاح؛ تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار. ط4. بيروت. دار العلم للملايين.

-الخطفيّ، جرير بن عطية. (1406هـ-1986م). ديوان شِعْر. (د. ط). بيروت. دار بيروت.

-الدَّرويش، محيي الدِّين. (1420هـ- 1999م). إعراب القرآن وبيانه. ط1. بيروت. اليمامة.

-الدَّماميني، محمَّد بن أبي بكر. (1428هـ- 2007م). شرح الدَّماميني على مغني ابن هشام. صحَّحه وعلَّق عليه: أحمد عزو عناية. ط1. بيروت. مؤسَّسة التَّاريخ العربيّ.

-الزَّركشيّ، أبو عبد الله بدر الدِّين محمَّد بن عبد الله. (1376هـ-1945م). البُرْهان في علوم القرآن. تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم. ط1. (د. م). دار إحياء الكتب العربية.

-الزَّمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو. (1407هـ- 1987م). الكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل. ط3. بيروت. دار الكتاب العربيّ.
-ابن السَّراج، أبو بكر محمَّد بن السّري بن سهل النَّحويّ. (د. ت). الأصول في النَّحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (د. ط). لبنان- بيروت. مؤسسة الرِّسالة.
-سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبر. (1408هـ- 1988م). الكتاب. تحقيق: عبد السَّلام هارون. ط3. القاهرة. مكتبة الخانجيّ.
-السّيوطيّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر. (1407هـ-1987م). الأشباه والنَّظائر في النَّحو. تحقيق: أحمد مختار الشّريف وآخرين. (د. ط). دمشق. مطبوعات مَجْمَع اللغة العربيَّة.
-السّيوطيّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر. (د. ت). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (د. ط). لبنان- صيدا. المكتبة العصرية.
-السّيوطيّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر. (1418هـ- 1998م). همع الهوامع في شرح جَمْع الجوامع. تحقيق: أحمد شمس الدِّين، ط1. بيروت. دار الكتب العلميَّة.
-ابن الشَّجريّ، هبة الله بن عليّ. (1413هـ- 1992م). أمالي ابن الشَّجريّ. تحقيق ودراسة: محمود محمَّد الطّناحيّ. (د. ط). القاهرة. مكتبة الخانجيّ.
-الشُّمُنِّي، تقيُّ الدِّين أحمد بن محمَّد. (د. ت). حاشية الشُّمُنِّي. تحقيق: أحمد شمس الدِّين. (د. ط). مصر: المطبعة البهيَّة.
-العامريّ، لبيد بن ربيعة. (د. ت). ديوان شِعْر. (د. ط). بيروت. دار صادر.
-عباس، إحسان. (1396هـ-1973م). شِعْر الخوارج. ط2. (د. م). دار الثَّقافة.
-ابن عصفور، عليّ بن مؤمن الأشبيلي. (1400هـ -1980م). شرح جمل الزَّجاجيّ. تحقيق: صاحب أبو جناح. (د. ط). الإسكندريَّة. دار الأندلس.
-ابن عصفور، عليّ بن مؤمن الأشبيلي. (1392هـ- 1972م). المقرَّب. تحقيق: أحمد الجواري وعبدالله الجبوريّ. ط1. (د. م). (د. ن).
-العُكْبري، أبو البقاء مُحِبّ الدِّين عبد الله بن الحسين. (د. ت). التِّبيان في إعراب القرآن. تحقيق: عليّ محمَّد البجاويّ. (د. ط). (د. م). عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه.
-العينيُّ، أبو محمَّد بدر الدِّين محمود بن أحمد بن موسى. (د. ت). عمدة القاري شرح صحيح

البخاري. (د. ط). بيروت. دار إحياء التُّراث العربي.
-العينيُّ، أبو محمَّد بدر الدِّين محمود بن أحمد بن موسى. (1431هـ-2010م). المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفية. (شرح الشَّواهد الكبرى) تحقق: عليّ فاخر. ط1. القاهرة. دار السَّلام.
-الفرَّاء، يحيى بن زيادٍ. (1403هـ-1983م). معاني القرآن. (د. ط). (د. م). دار عالم الكتب.
-الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (1416هـ 1995م). الجُمَل في النَّحو. تحقق: فخر الدِّين قباوة. ط5. (د. م). (د. ن).
-الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صَعْصَعَة التَّميميّ. (1407هـ-1987م). ديوان شِعْر. ضبطه: عليّ فاعور. ط1. بيروت. دار الكتب العلميَّة.
-الزَّمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو. (1413هـ- 1992م). المفصَّل. تحقيق: عليّ بو ملحم. ط1. بيروت. مكتبة الهلال.
-صافي، محمود بن عبد الرَّحيم. (1418هـ- 1998م). الجَدْوَل في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامَّة. ط4. دمشق. دار الرشيد ومؤسسة الإيمان.
-القطاميّ، عدي بن زيد. (1380هـ-1960م). ديوان شِعْر. حققه وجمعه: إبراهيم السَّامرائي وآخرون. ط1. بيروت. دار الثَّقافة.
-الكنديّ، امرئ القيس بن حُجْر. (1425هـ- 2004م). ديوان شِعْر. اعتنى به وشرحه: عبد الرَّحمن المصطاويّ. ط2. بيروت. دار المعرفة.
-لاشين، عبد الفتَّاح. (1389هـ- 1969م). البهاء السُّبكيّ وآراؤه البلاغيَّة والنَّقديَّة. ط1. القاهرة. دار الطِّباعة المحمَّديَّة.
-المَالقيّ، أحمد بن عبد النُّور. (1423هـ- 2002م). رصف المباني في شرح حروف المعاني. تحقيق: أحمد محمَّد الخرَّاط. ط3. دمشق. دار القلم.
-ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدِّين محمَّد بن عبد الله. (1410هـ- 1990م). شرح التَّسهيل. تحقيق: عبد الرَّحمن السَّيِّد وآخرين. ط1. (د. م). هجر للنَّشر.
-ابن مالك، أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله الأندلسي. (1413هـ- 1992م). شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح. تحقيق: طه محسن. ط2. (د. م). مكتبة ابن تيميَة.

-ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدِّين محمَّد بن عبد الله الأندلسي. (د. ت). مَتْن الألفيَّة. (د. ط). بيروت. المكتبة الشَّعبيَّة.
-المبرِّد، أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد. (د. ت). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. (د. ط). بيروت. عالم الكتب.
-المتَّقي الهنديُّ، علاء الدِّين عليّ بن حسام الدِّين. (1401هـ- 1981م). كنز العمَّال في سنن الأقوال والأفعال. تحقيق: بكري حياني وآخرين، ط5. بيروت. مؤسسة الرِّسالة.
-المراديّ، بدر الدِّين الحسن بن قاسم. (1413هـ- 1992م). الجنى الدَّاني في حروف المعاني. تحقيق: فخر الدِّين قباوة وآخرين. ط1. بيروت. دار الكتب العلميّة.
-معمر، جميل. (1402هـ- 1982م). ديوان شِعْر. (د. ط). بيروت. دار بيروت.
-ابن منظور، محمَّد بن مكرم. (1414هـ- 1993م). لسان العرب. ط3. بيروت. دار صادر.
-الميدانيّ، أبو الفضل أحمد بن محمَّد النَّيسابوريّ. (1374هـ- 1955م). مجمع الأمثال. تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد. (د. ط). (د. م). مطبعة السّنّة المحمَّديّة.
-النَّابغة الذُّبيانيّ، زياد بن معاوية. (د. ت). ديوان شِعْر. تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم. ط2. القاهرة. دار المعارف.
-النَّوويُّ، أبو زكريا محيي الدِّين يحيى بن شرف. (1392هـ- 1952م). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج. ط2. بيروت. دار إحياء التُّراث العربيِّ.
-هارون، عبد السَّلام. (1399هـ- 1959م). الأساليب الإنشائيَّة في النَّحو العربيّ. ط1. القاهرة. الخانجيّ.
-الهَرَويُّ، أبو الحسن عليّ بن محمَّد. (1413هـ- 1992م). الأُزْهِيَّة في عِلْم الحروف. تحقيق: عبد المعين الملَّوحيِّ. ط2. دمشق. مجمع اللُّغة العربيَّة.
-ابن هشام الأنصاريّ، أبو محمَّد، جمال الدِّين عبد الله بن يوسف. (1421هـ- 2000م). مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: عبد اللَّطيف محمَّد الخطيب. ط1. الكويت. التُّراث العربيّ.
-ابن يعيش، يعيش بن عليّ. (د. ت). شرح المفصَّل. (د. ط). مصر. إدارة الطِّباعة المنيريَّة.